

تقرير

# الاتجار بالنساء يرتفع خمسة أضعاف

نحو 87 امرأة جرى الاتجار بهن في لبنان عام 2016، 794 منهن سوريات، بحسب دراسة ميدانية خلصت إلى أن نسبة الاتجار بالنساء في لبنان ارتفعت نحو 500% بين 2015 و2016

رحله دندل

ارتفعت أعداد النساء اللواتي وقعن ضحية إيجار في لبنان من 19 امرأة عام 2015 إلى 87 عام 2016، بزيادة نسبتها 500%. هذه الخلاصة أبرزت التي توصلت إليها دراسة «البعاء والاتجار بالنساء في الضواحي الشرقية لبيروت»، والتي أعدها مؤسسة نساء الأورو - متوسط العام الماضي بالتعاون مع لجنة حقوق المرأة اللبنانية، ونشرت في نيسان الفائت.

ولفتت الدراسة إلى أن نحو 94% من الضحايا سوريات (82 امرأة)، لافتة إلى أن تدفق اللاجئتين السوريتين وتمركز غالبيتهن في بيروت كان له

يتزوج متاجرون بفتيات سوريات لا تتجاوز أعمارهن 15 ال لإغامهن على العمل في الدعارة او التسول

الدور البارز في تفاقم هذه الظاهرة، وأشارت إلى نوع جديد من الاتجار بالنساء يقع تحت عنوان «الزواج المزيف». إذ يتزوج المتاجرون بفتيات سوريات لا تتجاوز أعمارهن 15 عاماً، لإغامهن على العمل في الدعارة أو التسول، فيما يتعرض بعضهن لعمليات بيع أعضاء، ولفتت إلى أن بعض الأحياء الفقيرة اللبنانية

تأثرت بهذه الظاهرة وشهدت حالات اتجار مُمثلة، «ما رفع نسبة الاتجار بالنساء وبالتالي الدعارة القسرية والعبودية الجنسية». تأتي هذه الأرقام بعد سبع سنوات على إقرار قانون الاتجار بالأشخاص. وتُفيد المعطيات في هذا الصدد بأن إقرار القانون لم يحدث نتائج ملموسة لناحية اتخاذ إجراءات جدية رادعة، فيما يؤكد حقوقيون تغيب مقاربات الاتجار بالبشر في التحقيقات التي تجرى مع النساء العاملات في مجال الدعارة.

وبحسب إحصاءات قوى الأمن الداخلي لعام 2016 التي تنقلها الدراسة، فإن من بين 63 امرأة أوقفن بتهمة «اصطياد الزبائن» و304 بتهمة ممارسة الدعارة، تبيّن أن هناك أربع نساء فقط تعرّضن للاستغلال والاتجار؛ وهذه الأرقام غير مقننة وغير موثوق فيها «لأنها لا تقدّم الصورة الدقيقة عن خطورة المشكلة، فقد أغلقت وأُوقعت النساء القادمات من أوروبا الشرقية اللواتي جئن بعقود مزيفة، ويجبرن على تقديم خدمات جنسية في أماكن عملهن في المهلي الليلية وسواها، ما يندرج في الخانة نفسها»، وتسلّط الدراسة الضوء على واقع الكثير من الأوروبيات اللواتي يأتين إلى لبنان بموجب إجازات عمل في النوادي الليلية وبعض المؤسسات السياحية التي تُمنح للاستغلال الجنسي ويقعن أحياناً ضحايا اتجار بالبشر.

هذه المعطيات تأتي مُنسجمة والكثير من الخلاصات القانونية التي كانت تتحوّل إلى ضرورة التوسّع في تحقيقات قضايا الدعارة قنصية البحث عن مدى توفّر الإرادة الجرمية للنساء، والأخذ في الاعتبار الإكراه الجنسي أو المعنوي الذي يتعرض له الكثير من النساء.

يُشار إلى أن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي كانت قد أصدرت مُذكرة عامة تتعلّق بـ«أصول التسول» فيما يتعرض بعضهن لعمليات بيع أعضاء، ولفتت إلى أن بعض الأحياء الفقيرة اللبنانية

تحقيقات الاعتداءات الجنسية، والبحث عن العناصر الجرمية لفعل الاتجار بالبشر في قضايا الدعارة. الدراسة قدمت تشخيصها بناء على مقابلات مع هيئات لبنانية أمان محلية، وبالإستناد إلى إحصاءات المحاكم اللبنانية وقوى الأمن الداخلي، وتناولت الضواحي الشرقية وتحديدًا منطقة سن الفيل لـ«مدرّة الدراسات التي تضيء على

واقعه»، وخصّصت الدراسة «حي الجديد» نظراً إلى كون اندعام المساواة الاجتماعية واضحاً مقارنةً بما في الأحياء الأربعة في سن الفيل، وهو إلى ذلك يضم أكبر تجمع سكاني ويشكل مركز استقطاب للعاملين والعاملات الذين قدموا من بلدان أخرى سعياً وراء ظروف اقتصادية أفضل، إضافة إلى استيعابه الكثير من العائلات السورية والعراقية



(ميلم الموسوي)

التي نزحت بسبب الحروب في هذين البلدين. وقد شكّلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، وعدم الاستقرار الأخلاقي في حياة الناس الناجمة عن واقع النزوح وغياب الدولة عوامل خصبة لازدياد العنف ضد النساء، الذي ترجم في أحد مظاهره اتجاراً بهن كما سجّلت الدراسة غياب الجمعيات التي تكافح هذه الظاهرة.

تقرير

## بدل الاشتراك في الجريدة الرسمية الإلكترونية

# ضرب قانون الحق بالوصول الى المعلومات

هديك فرغور

أفرغ خطوة نشر المعرفة القانونية من مضمونها، عبر حصر الجهات التي تستطيع الوصول إليها، وعبر تحويل الدولة إلى دار نشر تبع المعلومات كسبلة لمن يستطيع الدفع. ولعل البعد الأخطر هو ما تبّهت إليه «المفكرة القانونية»، قبل يومين، من تحوّل مبدأ حق الوصول إلى المعلومات إلى «احتكار معرفي بيد طبقة محصورة من الأفراد والشركات التي ترى في منع نشر الثقافة الحقوقية وسيلة فعالة لتأمين مصالحها».

ومنذ نهاية عام 2005 كانت الجريدة الرسمية مُتاحة بشكل مجاني على موقع رئاسة مجلس الوزراء، فيما كانت كلفة الاشتراك السنوي في النسخة الورقية 240 ألف ليرة لبنانية. في اتصال مع «الخبار»، اعتبر

الوزير السابق زياد بارود أن البديل المفروض يكون منطقياً «إذا وصلت أعداد الجريدة الرسمية الورقية إلى مكاتب المشتركين ومنازلهم. ولكن في حال النشر الإلكتروني، فإن كلفة الطاعة والتوصيل غير موجودة، وبالتالي لا يدنو هذا البديل منطقياً». ولفت إلى أن الجريدة الرسمية هي عبارة عن مساحة لتخزين معلومات عامة يجب أن تكون في متناول العامة، «فالطعن بأي مرسوم يكون بناءً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية» التي تحتوي على عدّة أبواب: القوانين الصادرة عن مجلس النواب، المراسيم الصادرة عن مجلس الوزراء، المراسيم والقرارات الصادرة عن الوزارات والإعلامات. ويؤكد بارود أن فرض بدل مُرتفع على نشر المعلومات القانونية الرسمية يضرب روحية قانون

الحق في الوصول الى المعلومات الذي ينص بشكل صريح، على أنّ الوصول الى المُستندات الإدارية يتمّ مجاناً في مكان وجودها، «وإذا كان المُستند الإداري الذي لا يتم نشره اصلاً يمكن الإطلاع عليه بشكل مجاني، فكم بالحري القوانين والمراسيم التي يتم نشرها دون نفقات طباعة، أي عبر المواقع الإلكترونية التابعة لمؤسسات الدولة» على حدّ تعبير «المفكرة القانونية». ولفتت إلى أنه «عوض أن يكون القانون سلاحاً فعّالاً بيد المواطنين، أصبح سلعة تباعها الدولة لمن يستطيع الدفع».

## أهالي طلاب «الليسيه» يعتصمون اليوم أولادنا أولاً

يُتجمّع اليوم تلامذة مدرسة الليسيه الفرنسية اللبنانية الكبرى، في الأشرفية أمام المبنى الأساسي لفروع الليسيه الستة في لبنان، رفضاً لاستمرار الإضراب وحرمان أولادهم من إكمال سنتهم الدراسية. الاعتصام الذي دعت إليه لجنة الأهل، عند الساعة والنصف من صباح اليوم، يتزامن مع الموعد المفترض لدخول أولادهم إلى صفوف «معلّقة» للأسبوع الثالث تواليًا نتيجة إضراب الأساتذة المطالبين بالزيادة على رواتبهم وفق سلسلة الرتب والرواتب. عدد من الأهل أرسل أمس أولادهم إلى المدرسة، رغم إضراب الأساتذة، على اعتبار أنه سدد الأقساط كاملة والزيادة المطلوبة على الأقساط معلقة بقرار القضاء المستعجل.

وفيما عقد الأساتذة جمعية عمومية للتداول بمصير الإضراب أمس، صدر عن لجنة الأهل بيان دعت فيه إلى اتفاق جديد لـ «الخروج من الأزمة». يقوم على تطبيق القانون 46 ووقف الدرجات الست للأساتذة وبقاء البتّ بباقي الأمور بيد القضاء وتطبيق القرار الصادر عن القاضية الهلا نجا (تاريخ 16 آذار 2018) وتعويض أيام الإضراب على التلامذ.

المطالب التي يرفعها الأهل اليوم ليست الأ نتيجة الدخول في الأسبوع الثالث على إضراب الأساتذة، وتحويل الإدارة المواجهة مع الأساتذة إلى مواجهة بين الأهل والمعلمين. «في البداية كان الأهل إلى جانب الأساتذة، زيد إلى الأقساط نحو 17 بالمئة بما يعادل ألف دولار على التلميذ الواحد، مما جعل لجنة الأهل ترفع دعوى على الليسيه طلباً للشفافية في الأرقام» يقول مصدر متابع في اللجنة. لاحقاً جُمد القضاء المستعجل الزيادة، وتالياً وجدت الإدارة «حجتها» بحجب أي زيادة على رواتب الأساتذة «الزيادة بالزيادة تتحقّق» هذا مبدأ الإدارة. أما مطالب المعلمين فستند إلى القانون 46 الصادر عام 2017 في ما يخص الدرجات الست، والأهل لا يستطيعون دفع المزيد. بين هذا وذاك، لم تجد الإدارة حلاً وسطاً، وترجعت عن أي زيادة على رواتب الأساتذة طاماً أن الأهالي لن يدفعوا، ووصلت الأمور إلى حرمان الأساتذة من مخصّصات سبق أن منحتها

كما كان مُتوقّعا، أقرّ مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة، أمس، المراسيم التطبيقية التي تمنح موظفي المُستشفيات الحكومية، الحق في الاستفادة من سلسلة الرتب والرواتب، «على أن تُرفق الجدول التي يجري احتساب الرواتب على أساسها في ما بعد»، وفق ما نقلت مصادر الهيئة التأسيسية لنقابة عاملي المُستشفيات الحكومية. وبذلك، يبقى حصول نحو 4500 موظف وموظفة على حقّهم في السلسلة رهن الاتفاق على صيغة لهذه الجدول بين الجهات المعنية. علماً أن أكثر من تسعة أشهر مضت على «المفاوضات» التي كانت تخوضها لجنة ممثلي الموظفين مع وزارتي المال والصحة حول آلية صياغة الجدول، من دون أن تتكهن من التوصل إلى حلّ عملي يُعطي الموظفين حقوقهم، وخوفاً من الاستمرار في المطالبة والإمعان في تهيمش مطالبهم، أعلن الموظفون استمرارهم في الإضراب وإغلاق المُستشفيات الحكومية. «إلى حين التوصل إلى حلّ ملموس وجلي». كما أن قرار الخاضع في الإضراب، يأتي احتجاجاً على «العنف اللغوي والجسدي الذي تعرّض له الموظفون المعتمسون أمس على طريق بعدنا من قبل القوى الأمنية»، بحسب أحد الموظفين.

يُشار إلى أن إضراب الموظفين دخل أسبوعه الثاني، من قبل المعلمين.

# مفكرة

## أهالي طلاب «الليسيه» يعتصمون اليوم

# أولادنا أولاً

إياها الإدارة. تحرك الأساتذة وساندهم الأهل على اعتبار أن «حقهم مشروع». أسبوعان من المفاوضات، تدخلات وزارية وتدخلات من «داخل» فرنسا التي تتعج لها الليسيه، وبقي الإضراب على حاله والإدارة على «عنادها». وسط هذا كله، استمر أساتذة صفوف الشهادات الرسمية الأهل، مع الموعد المفترض لدخول أولادهم إلى صفوف «معلّقة» للأسبوع الثالث تواليًا نتيجة إضراب الأساتذة المطالبين بالزيادة على رواتبهم وفق سلسلة الرتب والرواتب. عدد من الأهل أرسل أمس أولادهم إلى المدرسة، رغم إضراب الأساتذة، على اعتبار أنه سدد الأقساط كاملة والزيادة المطلوبة على الأقساط معلقة بقرار القضاء المستعجل.

وفيما عقد الأساتذة جمعية عمومية للتداول بمصير الإضراب أمس، صدر عن لجنة الأهل بيان دعت فيه إلى اتفاق جديد لـ «الخروج من الأزمة». يقوم على تطبيق القانون 46 ووقف الدرجات الست للأساتذة وتطبيق القرار الصادر عن القاضية الهلا نجا (تاريخ 16 آذار 2018) وتعويض أيام الإضراب على التلامذ.

## الحكومة أقرت السلسلة من دون جداول

# المُستشفيات الحكومية مستمرة في الإضراب



في ظل التزام غالبية المُستشفيات البالغ عددها نحو 31، بإقفال الطوارئ والخدمات الخارجية والإمتناع عن تقديم الخدمات الطبية للمرضى الوافدين الجدد. وبحسب تقديرات الهيئة التأسيسية لنقابة العاملين، فإنّ هذه المُستشفيات تُعاین سنويا نحو

(الأخبار)

رسالة

## توضيح من مستشفى «الرسول الأعظم»

ذكر الأستاذ محمد نزال في مقالة له في جريدة «الأخبار» في عدد الاثنين 2018/5/21 تحت عنوان «لأنهم لا يخافون» أنه أحضر والده المريضة إلى طوارئ مستشفى الرسول الأعظم (ص)، ولما كانت بحاجة إلى دخول المستشفى فقد توجه إلى مكتب الدخول فكان جواب الموظف: «لا أسرة شاغرة للضمان. هناك أسرة فارغة، إن شئت أن تدفع من جيبي، أن تدفع أموالاً طائلة إنما على الضمان فلا يوجد».

تؤكد بأن مستشفى الرسول الأعظم (ص)، في توجهاته العامة وسياسته المعتمدة، ليس لديها أسرة محددة للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وإن كل المرضى الذين هم على حساب الصندوق يدخلون فوراً إلى المستشفى شرط أن تكون هناك أسرة شاغرة (أحياناً تكون نسبة الاشغال 100%)، وليس من سياسة المستشفى ولا من أخلاقياته أن يمنع دخول مريض على حساب الضمان ويطلب من ذويه وأهله أن يدفعوا من جيبيهم الخاص.

وللعلم فإن أكثر من 50% من مرضى مستشفى الرسول الأعظم (ص) هم على نفقة الضمان الاجتماعي، ولم تحدث أي مشكلة كالتي عرضها الاستاذ محمد، نعم، المانع الوحيد لدخول أي مريض المستشفى هو عدم وجود أسرة شاغرة، وهذا يحصل أحياناً بسبب وجود المستشفى في محيط سكني مكتظ ونتيجة للثقة العالية التي يوليها أهلنا الأعزاء له وللإطمنان لخدماته الإنسانية الكبيرة والمميزة على مختلف المستويات.

وإننا إذ نعرب عن تعاطفنا مع الأستاذ محمد ووالده ونتمنى لها الشفاء العاجل، نعيد التأكيد أن السبب الوحيد لعدم دخول أي مريض مستشفى الرسول الأعظم (ص) هو عدم وجود أسرة شاغرة.

ان مستشفى الرسول الاعظم (ص) يتعرض منذ فترة إلى حملة اعلامية مسببة ططال اخلاقيات ورسالته النبيلة والانسانية، وتطال ادارته وموظفيه واطبائه، لكن ذلك لن يمنعنا بتاتاً من القيام بواجباتنا الطبية والإنسانية على أكمل وجه.

(الأخبار)